القول : ويقولون إن الروح تعذب بانتقالها إلى حيوان أدنى ، وتثب بانتقالها من حى إلى أعلى منه ، ولم يأخذوا بالمذهب كله ، ولكنهم أخذوا به فيما يتعلق بالأئمة فقط .

(هـ) وكانوا يقولون « إن لكل شىء ظاهراً وباطناً ، وإن لكل شخص روحا ، ولكل تنزيل تأويلا ، ولكل مثال فى هذا العالم حقيقة ، والمنتشر فى العالم من الحكم والأسرار يجتمع فى الشخص الإنسانى وهو العلم الذى آثر به على عليه السلام ابنه محمد ابن الحنفية ، وكل من اجتمع فيه هذا العلم هو الإمام حقا » (١) .

٥٩ — ونرى من هذا أنهم يقولون بالنسبة للرسول قولا ينافى معنى الرسالة ، وإن كانوا قرنوا تعصبهم لأبناء علىّ بما يقربهم من مرتبة النبوة ، ولم نجد فى كلامهم ما يمس تنزيه الله تعالى ووصفه بغير ما يليق به إلا قولهم بالبداء ، ولكنهم قرنوا كلامهم فى الإسلام بآراء فلسفية كقولهم بالتناسخ ، وقولهم بأن لكل شىء ظاهراً وباطناً ، وقولهم بأن العالم بما فيه من الحكم والأسرار يلتقى فى شخص الإنسان ، وإن علم ذلك كان عند على كرم الله وجهه ، واختص به محمد بن الحنفية فورث ذلك عنه وحل فيه من بعده .

ولم يكن للكيسانية أتباع يذكرون فى الأقاليم الإسلامية .

الزيدية :

٦٠ — هذه الفرقة هى أقرب فرق الشيعة إلى الجماعة الإسلامية وأكثر اعتدالا ، وهى لم ترفع الأئمة إلى مرتبة النبوة ، بل لم ترفعهم إلى مرتبة تقاربها بل اعتبروهم كسائر الناس ، ولكنهم أفضل الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ولم يكفروا أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وخصوصاً من بايعهم « على » رضى الله عنه ، واعترف بإمامتهم .

وإمام هذه الفرقة زيد بن على زين العابدين ، وقد خرج على هشام بن عبد الملك بالكوفة فقتل وصلب ، ويقول المسعودى فى سبب خروجه : كان زيد دخل على هشام ، فلما مثل بين يديه لم ير موضعاً يجلس فيه ، فجلس حيث انتهى به

(١) الملل والنحل للشهرستانى .

المجلس وقال : يا أمير المؤمنين ليس أحد يكبر عن تقوى الله ولا يصغر دون تقوى الله ، فقال هشام : اسكت لا أم لك ، أنت الذى تنازعك نفسك فى الخلافة ، وأنت ابن أمة ، فقال : يا أمير المؤمنين إن لك جوابا إن أحببت أجبتك به ، وإن أحببت أسكت عنه ، فقال هشام : « بل أجب » . قال : إن الأمهات لايقعدن بالرجال عن الغايات ، وقد كانت أم إسماعيل أمة لأم إسحق ، فلم يمنعه ذلك أن يبعثه الله نبيا ، وجعله الله سبحانه وتعالى للعرب أبا ، فأخرج من صلبه خير البشر « محمدا » صلى الله عليه وسلم ، فتقول لى هذا وأنا ابن فاطمة وابن على ، وقام وهو يقول :

شرده الخوف وأزرى بـه — كذاك من يكره حر الجلاد
منخرق الكفين يشكو الجوى — تنكثه أطراف مرو حداد
قد كان فى الموت له راحـة — والموت حتم فى رقاب العبـاد
إن يحدث الله له دولـة — يترك آثار العدا كالرمـاد

فمضى إلى الكوفة ، وخرج عنها ومعه القراء والأشراف . فلما قامت الحرب انهزم عنه أصحابه ، وبقى فى جماعة يسيرة ، فقاتل بهم أشد قتال وهو يقول متمثلا :

أذل الحيـاة وعز الممـات — وكلا أراه طعاما وبيلا(١)
فإن كان لابد من واحـد — فسيرى إلى الموت سيرا جميلا

وانتهى الأمر بقتله .

٦١ — وإنه يستفاد من هذا الخبر أن الإمام زيدا رضى الله عنه كان ملتزما الطاعة لا يخرج من الجماعة ولا يخاف ، وهذه هى الحقيقة ، فقد كان منصرفا إلى العلم ، كانت له صلات وثيقة بعلماء عصره فأخذوا عنه ، فقد اتصل به « واصل بن عطاء » وأخذ عنه ، واتصل به « أبو حنيفة » وأخذ عنه ، وكان يميل هذا إليه ، ويتعصب له ، ويقول فى خروجه لقتال جند الأمويين : ضاهى خروجه خروج رسول الله صلى الله عليه وسلم « يوم بدر » .

والإمام زيد إمام فقيه ومتكلم ، وله فى الفقه كتاب المجموع ، ونتكلم عنه فى المذاهب الفقهية إن شاء الله تعالى .

---

(١) مروج الذهب للمسعودى ج ٢ ص ١٨٢ .

٦٢ — و « الزيدية » لا يؤمنون بأن الإمام الذى أوصى به النبى صلى الله عليه وسلم قد عينه بالاسم والشخص ، بل عرفه بالوصف ، وإن الأوصاف التى عرفت تجعل الإمام علياً رضى الله عنه هو الإمام من بعده ، لأن هذه الأوصاف لم تتحقق فى أحد بمقدار تحققها فيه . وهذه الأوصاف توجب أن يكون هاشمياً ورعا تقيا عالماً سخياً يخرج داعياً لنفسه ، ومن بعد على يشترط أن يكون فاطمياً أى من ذرية السيدة « فاطمة » رضى الله تعالى عنها .

وقد خالفه فى شرط الخروج وأن يدعو الإمام لنفسه كثيرون من شيعته ومن آله وعلى رأسهم أخوه « محمد الباقر » فيروى أنه قال له : « على قضية مذهبك والدك ليس بإمام ؛ فإنه لم يخرج قط ، ولا تعرض للخروج » .

وإن الإمام زيداً يرى جواز إمامة المفضول ، فالصفات التى ذكرها للإمام ليست هى الصفات الواجب توافرها لصحة الإمامة ، بل هى صفات الإمام الأمثل الكامل ، وهو أولى بها من غيره ، فإن اختار أهل الحل والعقد فى الأمة إماما لم يستوف بعض هذه الصفات وبايعوه صحت إمامته ولزمت بيعته .

وعلى ذلك الأصل أقر الإمام زيد إمامة الشيخين أبى بكر وعمر ولم يكفر أحداً من الصحابة . وقال فى ذلك : « إن على بن أبى طالب أفضل الصحابة إلا أن الخلافة فوضت لأبى بكر لمصلحة رأوها ، وقاعدة دينية راعوها من تسكين ثائرة الفتنة ، وتطييب قلوب العامة ، فإن عهد الحروب التى جرت فى أيام النبوة كان قريبا ، وسيف أمير المؤمنين على عليه السلام من دماء المشركين لم يجف ، والضغائن فى صدور القوم من طلب الثأر كما هى ، فما كانت القلوب تميل إليه كل الميل ، ولا تنقاد له الرقاب كل الانقياد ، وكانت المصلحة أن يكون القيام بهذا الشأن لمن عرفوا باللين والتودد ، والتقدم فى السن ، والسبق فى الإسلام ، والقرب من رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

وقد كان هذا المبدأ أيضا سببا فى خروج كثيرين من الشيعة ، مضافا إلى السبب الأول . فقد جاء فى كتاب « الفرق بين الفرق » للبغدادى : لما استحر القتال بين زيد وبين يوسف بن عمرو الثقفى قالوا إنا ننصرك على أعدائك بعد أن تخبرنا برأيك فى أبى بكر وعمر اللذين ظلما جدك على بن أبى طالب . فقال : إنى لا أقول فيهما إلا

خيراً ، وإنما خرجت على بنى أمية الذين قتلوا جدى الحسين وأغاروا على المدينة يوم الحرة ، ثم رموا بيت الله بحجر المنجنيق والنار . ففارقوه عند ذلك .

ومن مذهب الزيدية جواز مبايعة إمامين فى إقليمين ، بحيث يكون كل واحد منهما إماما فى الإقليم الذى خرج فيه مادام متحليا بالأوصاف التى ذكروها ، ومادام الإختيار كان حراً من أولى الحل والعقد ، ومن هذا يفهم أنهم لايجوزون قيام إمامين فى إقليم واحد ، لأن ذلك يستدعى أن يبايع الناس لإمامين وذلك منهى عنه بصحيح الأثر .

والزيديون يعتقدون أن مرتكب الكبيرة مخلد فى النار، مالم يتب توبة نصوحا ، وهم قد نهجوا فى ذلك منهج المعتزلة ؛ وذلك لأن زيداً كانت له صلة بواصل بن عطاء رأس المعتزلة ، وقد كانت تلك الصلة سببا فى بغض بعض الشيعة له مضافا إلى الأسباب السابقة ! إذ أن واصلا كان يردد أن على بن أبى طالب كرم الله وجهه فى حروبه التى جرت بينه وبين أصحاب الجمل وأصحاب الشام ما كان على الحق فيها بيقين ، وأن أحد الفريقين منهما كان على الخطأ لا بعينه .

ويظهر أن كراهية الشيعة إن كانت فإنما هى لشخص واصل ، لا للمعتزلة كلهم ، فإن رأى الشيعة بشكل عام فى العقائد يتفق مع منهاج المعتزلة ولا يتفق مع رأى الأشاعرة والماتريدية .

٦٣ — وبعد مقتل زيد قام من بعده يحيى فقتل فى آخر عهد الأمويين ، ثم قام من بعده ، محمد الإمام ، وإبراهيم ابنا عبد الله بن حسن الذى كان أستاذاً لأبى حنيفة رضى الله عنه .

وكان خروج إبراهيم بالعراق ، وخروج محمد بالمدينة ، وبسبب خروجهما أوذى إمامان جليلان هما أبو حنيفة بالعراق ، ومالك بالمدينة ، فإن أبا حنيفة ماكان ينهى عن الخروج لمناصرة إبراهيم الإمام فى العراق ، بل كان يحرض عليه أو يوعز به ، أو يزكيه، وعين أبى جعفر المنصور ترصده حتى إذا انتهت الحركة ، وعادت الأمور إلى ماكانت عليه أحصى عليه أقواله حتى وجد فرصة من بعد ذلك للتنكيل به ، وهى حمله على القضاء ، فإن امتنع أنزل به ما يريد ، وقد كان ما أراد على ما سنبين فى المذاهب الفقهية .

وأما مالك فقد أفتى بأنه ليس لمستكره يمين ،وقد زعم الكثيرون من الخارجين مع « محمد النفس الزكية » أن البيعة للمنصور أخذت كرها ، فاتخذوا من تلك الفتوى التي هي نص الحديث ذريعة للانتقاض ، وروى أن الإمام مالكا سئل عن هذا الخروج ، فقال إن كان على مثل عمر بن عبد العزيز فلا يجوز ، وإن لم يكن على مثله ، فدعهم ينتقم الله من ظالم بظالم ، ثم ينتقم الله من كليهما .

ولم تغفل عنه أيضا عين أبي جعفر المترصدة، فأنزل به الأذى الشديد والى المدينة ، ثم ادعى من بعد ذلك أبو جعفر أنه لم يأمر به ، وسنشير إلى ذلك إشارة أوضح عند الكلام في حياة الإمام مالك رضى الله عنه عندما نتكلم في المذاهب الفقهية .

٦٤ — ومن بعد ذلك ضعف « المذهب الزيدى » و « المذاهب الشيعية » الأخرى قد غالبته ، أوطوته ، أو لقحته ببعض مبادئها ، ولذلك كان الذين حملوا اسم هذا المذهب من بعده لا يجوزون إمامة المفضول ، فأصبحوا يعدون من الرافضة ، وهم الذين يرفضون إمامة الشيخين أبي بكر وعمر رضى الله عنهما ، وبذلك ذهب من الزيدية الأولى أبرز خصائصها .

وعلى ذلك نقول إن الزيدية قسمان : المتقدمون منهم ، وهم لا يعدون رافضة ويعترفون بإمامة الشيخين أبي بكر وعمر ، والمتأخرون وهم يرفضونها ويعدون رافضة .

والمذهب الزيدى الآن قائم باليمن . وهو أقرب إلى المذهب الزيدى عند المتقدمين .

الإمامية « الاثنا عشرية » :

٦٥ — هذه الطائفة التي تحمل اسم « الشيعة الإمامية » يدخل في عمومها أكبر مذاهب الشيعة القائمة الآن في العالم الإسلامي في إيران والعراق وما وراءها من باكستان ، وغيرها من البلاد الإسلامية ، ويدخل في عمومها طوائف لم تنحرف اعتقاداتها إلى درجة أن تخالف نصاً من نصوص القرآن الكريم أو أى أمر علم من الدين بالضرورة ، وطوائف أخرى أخفت اعتقاداتها ، وأعمالها لا تدخل في الإسلام عن انحراف شديد ، وسنشير إشارات موجزة إلى هذه المذاهب .

٦٦ — والجامع لهؤلاء هو ما تدل عليه التسمية بعبارة « الإمامية » فإنهم يقولون إن الأئمة لم يعرفوا بالوصف كما قال الإمام زيد بن على رضى الله عنهما بل عينوا

بالشخص ، فعين الإمام على من النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو يعين من بعده بوصية من النبي صلى الله عليه وسلم ، ويسمون بالأوصياء ، فقد أجمع الإمامية على أن إمامة على رضى الله عنه قد ثبتت بالنص عليه بالذات من النبي صلى الله عليه وسلم نصاً ظاهراً ، ويقيناً صادقاً من غير تعريض بالوصف ، بل بإشارة بالعين قالوا : « وما كان فى الدين أمر أهم من تعيين الإمام حتى يفارق عليه الصلاة والسلام الدنيا على فراغ قلب من أمر الأمة ، فإنه إذا كان قد بعث لرفع الخلاف وتقرير الوفاق ، فلا يجوز أن يفارق الأمة ويترك الناس هملا يرى كل واحد منها طريقاً ، ولا يوافقه عليه غيره » بل يجب أن يعين شخصاً هو المرجوع إليه ، وينص على واحد هو الموثوق به والمعول عليه(١) وعلى هو الذى عين بنص نبوى بذلك .

ويستدلون على تعيين على رضى الله عنه بالذات ببعض آثار عن النبي صلى الله عليه وسلم يعتقدون صدقها ، وصحة سندها ، مثل : « من كنت مولاه فعلى مولاه ، اللهم وال من والاه ، وعاد من عاداه » ومثل « أقضاكم على » ومخالفوهم يشكون فى نسبة هذه الأخبار إلى الرسول صلى الله عليه وسلم .

ويستدل الإمامية أيضاً باستنباطات استنبطوها من وقائع كانت من النبي صلى الله عليه وسلم ، ومنها أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يؤمر على « على » أحداً من الصحابة قط ، حينما انفرد عن رسول الله فى غزوة أو سرية كان هو الأمير . بخلاف أبى بكر وعمر وغيرهما من كبار الصحابة ، فإنهم كانوا أحياناً أمراء ، وأحياناً تكون الإمرة لغيرهم ، وليس أدل على ذلك من جيش أسامة الذى أوصى به النبي صلى الله عليه وسلم من بعده فقد كان فيه أبو بكر وعمر ، وأنهم يعتقدون أن النبي صلى الله عليه وسلم قد بعثهما فى جيش « أسامة » لكيلا ينازعا عليا فى الخلافة التى أوصى بها فى اعتقادهم .

ويقولون أيضاً عندما جعل أبا بكر أميراً للحج ، ونزلت سورة براءة أرسل عليا ليتلوها على الناس فى موسم الحج ، ولم يجعل ذلك لأبى بكر ، مع أنه كان الأمير .

٦٧ — وهكذا يستدلون على تعيين على بالذات بأخبار اعتقدوا صحتها ، وبأعمال

---

(١) الملل والنحل للشهرستانى .

قد اعتقدوا أنها فى معنى النص على إمامته رضى الله عنه ، وخالفهم الجمهور فى صحة الأخبار ، كما قد خالفوهم فى صحة استنباطهم من الوقائع المجمع عليها .

وكما اتفق الإمامية فيما بينهم على أن عليا وصى النبى صلى الله عليه وسلم ، بالنص قرروا أن الأوصياء من بعد على هم أولاده من فاطمة ، الحسن ثم الحسين رضى الله عنهما وهؤلاء هم المجمع عليهم ، وقد اختلفوا من بعد ذلك على فرق مختلفة فى الأئمة بعد هؤلاء ، بل قيل أنهم قد اختلفوا من بعد ذلك على أكثر من سبعين فرقة . وأعظمها فرقتان ، « الاثنا عشرية » و « الإسماعيلية »

٦٨ — يرى الاثنا عشرية أن الخلافة بعد الحسين رضى الله عنه لعلى زين العابدين ، ومن بعده لمحمد الباقر ثم لأبى عبد الله جعفر الصادق بن محمد الباقر ، ثم لابنه موسى الكاظم ، ثم لعلى الرضا ، ثم لمحمد الجواد ثم لعلى الهادى ، ثم للحسن العسكرى ، ثم لمحمد ابنه ، وهو الإمام الثانى عشر ، ويعتقدون أنه دخل سرداباً فى دار أبيه « بسر من رأى » ولم يعد بعد ، ثم اختلفوا فى سنه وقت اختفائه ، فقيل كانت سنه إذ ذاك أربع سنين وقيل ثمانى سنوات ، وكذلك اختلفوا فى حكمه ، فقال بعضهم إنه كان فى هذه السن عالماً بما يجب أن يعلمه الإمام ، وأن طاعته كانت واجبة ، وقال آخرون : كان الحكم لعلماء مذهبه .

وأن هذا الرأى الأخير هو الذى يسير عليه الاثنا عشرية فى هذا الزمان .

٦٩ — والاثنا عشرية يوجدون الآن فى العراق ، فالشيعة فى العراق ، وهم عدد كثير يقارب النصف ، يسيرون على مقتضى المذهب الاثنا عشرى فى عقائدهم ، ونظمهم فى الأحوال الشخصية والمواريث والوصايا والأوقاف والزكوات والعبادات كلها ، وكذلك أكثر أهل إيران ، ومنهم من ينبثون فى بقاع من سوريا ولبنان وكثير من البلاد الإسلامية ، وهم يتوددون إلى من يجاورونهم من السنيين ولا ينافرونهم .

وإن الإمامية الاثنا عشرية كسائر الإمامية يفرضون فى الإمام سلطاناً مقدساً يأخذه بإيصاء عن النبى صلى الله عليه وسلم ، فكما أن ولايته أمر الأمة كانت بالوصاية ، فتصرفاته كلها مشتقة من صاحب هذه الوصاية وهو النبى صلى الله عليه وسلم ، لذلك يجب أن نذكر سلطانه وحدوده فى القوانين والأحكام .

٧٠ — منزلة الإمام عند « الإمامية » :

يقر الإمامية — بالنسبة لسلطان الإمام فى التشريع والتقنين — أن الإمام له السلطان الكامل فى التقنين وكل ما يقوله من الشرع ، ولا يمكن أن يكون منه ما يخالف الشرع ، ويقول فى ذلك العلامة الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء :

يعتقد الإمامية أن لله تعالى فى كل واقعة حكماً . . . وما من عمل من أعمال المكلفين إلا ولله فيه حكم من الأحكام الخمسة . الوجوب ، والحرمة ، والكراهة ، والندب ، والإباحة . . . وقد أودع الله سبحانه جميع تلك الأحكام عند نبيه خاتم الأنبياء ، وعرفها النبي بالوحى من الله ، أو بالإلهام . . وبين كثيراً منها ، وبالأخص لأصحابه الحافين به الطائفين كل يوم بعرش حضوره ليكونوا هم المبلغين لسائر المسلمين فى الآفاق « لتكونوا شهداء على الناس ، ويكون الرسول عليكم شهيداً » وبقيت أحكام كثيرة لم تحصل البواعث لقيامها . . . ولأن حكمة التدرج اقتضت بيان جملة من الأحكام وكتمان جملة ، ولكنه سلام الله عليه أودعها عند أوصيائه ، كل وصى يعهد بها إلى الآخر لينشرها فى الوقت المناسب لها حسب الحكمة من عام مخصص أو مطلق مقيد ، أو مجمل مبين إلى أمثال ذلك ، فقد يذكر النبي لفظاً عاماً ويذكر مخصصه بعد برهة من حياته وربما لا يذكره أصلا ، بل يودعه عند وصيه إلى وقته(١) .

هذا كلام السيد الجليل الذى اقتبسناه منه ، ويستفاد من هذا الكلام ومن غيره أمور ثلاثة بالنسبة للتقنين والأحكام :

أول هذه الأمور : أن الأئمة وهم الأوصياء استودعهم النبي صلى الله عليه وسلم أسرار الشريعة ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم ما بينها كلها بل بين بعضها ، فبين ما اقتضاه زمانه وترك للأوصياء أن يبينوا للناس ما تقتضيه الأزمنة من بعده ، وذلك بأمانة أودعها إياهم .

وثانيها : أن ما يقوله الأوصياء شرع إسلامى لأنه تتميم للرسالة فكلامهم فى الدين شرع ، وهو بمنزلة كلام النبي صلى الله عليه وسلم لأنه من الوديعة التى أودعهم إياها ، فعنه صدروا ، وبما خصهم به نطقوا .

---

(١) أصل الشيعة وأصولها ص٢٩ .

وثالث هذه الأمور : أن للأئمة أن يخصصوا النصوص العامة ، ويقيدوا النصوص المطلقة .

٧١ — وإذا كان الإمام له هذه المنزلة بالنسبة للتقنين ، فقد قرروا أنه يكون معصوماً عن الخطأ والنسيان والمعاصى ،فهو طاهر مطهر لاتعلق به ريبة ، وقد أجمع على ذلك « الإمامية » ، وصرحت بذلك كتب « الاثنا عشرية » وقد قال « الشريف المرتضى » فى كتابه الشافى :

« قد ثبت عندنا وعند مخالفينا أنه لا بد من إمام فى الشريعة يقود بالحدود وتنفيذ الأحكام . . . وإذا ثبت ذلك وجبت عصمته لأنه لو لم يكن معصوماً وهو إمام فيما قام به من الدين — لجاز وقوع الخطأ منه فى الدين ، ولكنا إذا وقع الخطأ منه مأمورين باتباعه فيه ، والاقتداء به فى فعله ، وهذا يؤدى إلى أن نكون مأمورين بالقبيح على وجه من الوجوه ، وإذا فسد أن نكون مأمورين بالقبيح وجبت عصمة من أمرنا باتباعه والاقتداء به فى الدين » (١) .

ويقررون أن عصمته ظاهرة وباطنة : وأنها قبل أن يكون إماماً ، وبعد توليه الإمامة ، ويقول فى ذلك « الطوسى » وهو شيخ من شيوخهم : « إنه لا يحسن من الحكيم تعالى أن يولى الإمامة التى تقتضى التعظيم والتبجيل من يجوز أن يكون مستحقاً اللعنة والبراءة فى باطنه ، لأن ذلك سفه ، وكذلك إنما يعلم كونه معصوماً فيما تقدم من حاله قبل إمامته ، بأن يقول إذا ثبت كونه حجة فيما يقوله ، فلا بد أن يكون معصوماً قبل حال الإمامة ، لأنه لو لم يكن كذلك لأدى إلى التنفر عنه ، كما نقول ذلك فى الأنبياء عليهم السلام »(٢) .

٧٢ — وإن الإمامية يجوزون أن تجرى خوارق العادة على يد الإمام ، لتثبت إمامته ، ويسمون الخارق للعادة الذى يجرى على يديه معجزة ، كما يسمى الخارق الذى يجرى على يدى أنبياء الله تعالى معجزة .

ويقولون : إنه إذا لم يكن نص على إمامة الإمام من الأئمة وجب أن يكون

---

(١) الشافى للشريف المرتضى ص٤٠ طبع حجر بفارس .
(٢) تلخيص الشافى للطوسى ص٢١٩ .

إثبات الإمامة بالمعجزة ، ويقول «الطوسى» شيخ الطائفة فى عصره : العلم به (أى بالإمام) قد يكون بالنص تارة وبالمعجزة أخرى ، فمتى نقل الناقلون النص عليه من وجه يقطع العذر فقد حصل الغرض ، ومتى لم ينقلوه وأعرضوا عنه ، وعدلوا إلى غيره ، فإنه يجب أن يظهر الله تعالى على يديه علماً معجزاً يبينه من غيره ويميزه عمن عداه ، ليتمكن الناس من العلم به والتمييز بينه وبين غيره(١) .

٧٣ — والإمام عند الإمامية قد أحاط علماً بكل شىء يتصل بالشريعة كما أشرنا وبالحكم الذى عهد به إليه ، ويقول فى ذلك الطوسى «إنه قد ثبت أن الإمام إمام فى سائر الدين ، ومتولى الحكم فى جميعه ، جليله ودقيقه ، وظاهره وغامضه ، وليس يجوز ألا يكون عالماً بجميع الأحكام ، وهذه صفته لأن المتقرر عند العقلاء قبح استكفاء الأمر وتوليته من لا نعلمه » .

وإن ذلك العلم المحيط ثابت بالفعل لا بالإمكان ، ولا بالاجتهاد ، أى أنه علم لدنى ثابت ، لا أنه ممكن أن يعلم ويقضى أو يجتهد فيعلم ويقضى ، كما هو الشأن عند غيره من العلماء ، وذلك لأن إمكان العلم الاجتهادى هو من قبيل العلم الناقص فهو جهل فى الابتداء ثم تعلم وعلم فى الانتهاء ، والإمام لا يجوز أن يكون جاهلا بشىء من أمور الدين والشريعة فى وقت من الأوقات .

والحكم بأن علمهم علم إحاطة نتيجة حتمية لقولهم : إن الأوصياء أودعوا العلم من لدن الرسول بما يكفل بيان الشريعة ، فعلمهم وديعة نبوية ، وهم معصومون من الخطأ .

٧٤ — وإن الإمام ليس وجوده ضرورياً فقط لبيان الشريعة وتتميم ما بدأ الرسول ببيانه ، بل هو أيضاً ضرورى لحفظ الشريعة وصيانتها من الضياع فهو يتمها ويحميها ، وهو القوام على الشريعة بعد النبى صلى الله عليه وسلم . ويحافظ عليها ويصونها . ويمنع عنها التحريف والزيغ والضلال ، وأن تتحكم فيه الآراء المردية ؛ إذ هو حجة الله القائمة إلى يوم القيامة ، كما قال على بن أبى طالب ، كرم الله وجهه : «لا تخلو وجه الأرض من قائم لله بحجة إما خفياً مغمورا ، وإما ظاهراً مستورا »

(١) تلخيص الشافى للطوسى ص٣١٠ طبع فارس على حجر .

والوصى عندهم هو القائم بحجة الله ، وإنه بعصمته التى توجب طاعته والاقتداء به — يكون الدين محفوظاً إلى يوم القيامة .

وإن النبي صلى الله علية وسلم يقول : « لا تجتمع أمتى على ضلالة » وعدم اجتماع الأمة على الضلالة هو الذى يجعل الدين محفوظاً إلى يوم القيامة . ويقولون إنه من الجواز العقلى يجوز أن تجتمع الأمة على الضلال ، ولكن المعصوم وهو الإمام الوصى عندهم — هو الذى يرشدها ، ويهديها ويقيها من أن تجتمع على الضلالة ، فأهل الأديان الأخرى قد اجتمعوا على ضلالة لعدم وجود المعصوم عندهم، ولأن شريعتهم ليست خاتم الشرائع ، أما شريعة محمد فهى خاتم الشرائع ، ولابد من وجود المعصوم ليحميها ويقيها من الضلالة إلى يوم القيامة (١) .

٧٥ — هذه إشارات موجزة إلى منزلة الإمام عند الإمامية الاثنا عشرية ، ويظهر أن الإمامية جميعاً على رأيهم فى هذا النظر وليس مقام الإمام ومقاربته لمقام النبي عندهم موضع خلاف ، فإنهم يصرحون تصريحاً قاطعاً بأن الوصى لا يفرقه عن النبي إلا شىء واحد ، وهو أنه لا يوحى إليه .

وإن القارىء لهذا الكلام الذى اشتمل على دعاوى واسعة كبيرة لشخص الإمام لم يقم دليل على صحته والدليل قائم على بطلانه ، لأن محمدا أتم بيان الشريعة فقد قال تعالى : (اليوم أكملت لكم دينكم) ولو كان قد أخفى شيئاً فما بلغ رسالة ربه وذلك مستحيل ، ولأنه لا عصمة إلا لنبى ، ولم يقم دليل على عصمة غير الأنبياء .

الإمامية (الإسماعيلية) :

٧٦ — والإسماعيلية طائفة من الإمامية كما أشرنا ، وهى منبثة فى أقاليم متفرقة من البلاد الإسلامية ، وبعضها فى جنوب أفريقيا ووسطها ، وبعضها فى بلاد الشام، وكثير منها فى الهند ، وبعضها فى باكستان . وقد كانت لها فى الإسلام دولة ، فالفاطميون فى مصر والشام كانوا منهم ، والقرامطة الذين سيطروا وقتاً على عدة أقاليم إسلامية كانوا منهم .

٧٧ — وهذا المذهب ينتسب إلى إسماعيل بن جعفر الصادق وهو يتفق مع

---

(١) أشار إلى هذا الشريف المرتضى فى عدة مواضع من كتابه الشافى الذى رد به على قاضى القضاة .

الاثنا عشرية فى الأئمة إلى جعفر الصادق، ومن بعد جعفر الصادق ابنه موسى الكاظم، أما الاسماعيلية فيقررون أن الإمام بعد جعفر الصادق ابنه إسماعيل . وقد قالوا إن ذلك كان بنص من أبيه جعفر ولكنه مات قبله ، ومع أنه مات قبله أعملوا النص على إقامته من بعده ، وكان إعمال هذا النص[١] ، بأن تبقى الإمامة فى عقبه ، فإن إعمال النص الذى يقوله الإمام أولى من إهماله . ولا عجب فى ذلك ، فإنهم يعتبرون أقوال الإمام كنصوص الشرع تماماً ، يجب إعمالها ، ولا يسوغ إهمالها ، وقد انتقلت عن طريق إسماعيل إلى ابنه محمد المكتوم وهذا أول الأئمة المكتومين ، أو المستورين إذ هم يقررون أن الإمام يصح أن يكون مستوراً وتجب طاعته ، ولا يمنع ذلك من إمامته، ومن بعد « محمد المكتوم » ابنه جعفر الصادق ، وبعده ابنه « محمد الحبيب » ، وبعده ابنه عبد الله المهدى الذى ظهر فى شمال إفريقية وملك المغرب ، ثم كان من عقبه من أنشأ الدولة الفاطمية بمصر .

٧٨ — وقد نشأ ذلك المذهب بالعراق كغيره من المذاهب الشيعية ، واضطهد كما اضطهد غيره من المذاهب الشيعية ، وقد فر المعتنقون له بتأثير الاضطهاد إلى فارس ، وخراسان وما وراء ذلك من الأقاليم الإسلامية كالهند والتركستان ، وهنالك خالط مذهبهم بعض آراء من عقائد الفرس القديمة ، والأفكار الهندية ، وتحت تأثير ذلك انحرف كثيرون منهم ، فقام فيهم ذوو أهواء . ولذلك حمل اسم الإسماعيلية طوائف كثيرة ، بعضهم لم يخرجوا عن دائرة الإسلام وبعضهم انحرفوا بما انتحلوا من نحل لا يتفق ما اشتملت عليه مع المقرر الثابت من الأحكام الإسلامية .

فإن هؤلاء قد اتصلوا ببراهمة الهنود والفلاسفة الإشراقيين والبوذيين ، وبقايا ما كان عند الكلدان والفرس من عقائد وأفكار حول الروحانيات والكواكب والنجوم وغيرها . فبعضهم أخذ من كل هذه المخارف ، وأوغل فيه ، وكان بمقدار إيغاله بعده عن الإسلام ، ولقد كانت السرية التى أحاطوا أنفسهم بها مدعاة لانقطاعهم عن جماهير الأمة ، فلم يستأنسوا بما كان عند السنيين ، وكلما اشتد الكتمان اشتد معه البعد .

وإنهم قد بلغ بهم الكتمان درجة أن كانوا يكتبون الكتب والرسائل، ولا يعلنون عن أسماء كاتبيها ، فرسائل إخوان الصفاء التى اشتملت على علم غزير ، وفلسفة عميقة هم الذين كتبوها ، ولم يعرف العلماء الذين اشتركوا فى كتابتها .

٧٩ — وقد سموا الباطنية أو الباطنين ، وذلك لاتجاههم إلى الاستخفاء عن الناس الذى كان وليد الاضطهاد أولا ، ثم صار حالا نفسية عند طوائف منهم .

ومنهم الذين كانوا يسمون بالحشاشين ، وقد ظهرت أعمالهم فى إبان الحروب الصليبية وإبان حرب التتار . وكان بعضها سوءاً على الإسلام والمسلمين .

ومن أسباب تسميتهم بالباطنية أنهم قالوا فى كثير من الأحوال : أن الإمام مستور ، فقد استمر مستوراً إلى أن أنشئت دولة لهم بالمغرب ، ثم انتقلت إلى مصر . ومن الأسباب أيضاً أنهم يقولون أن للشريعة ظاهراً وباطناً ، وإن الناس يعلمون علم الظاهر ، وعند الإمام علم الباطن ، بل إن عنده باطن الباطن . وأولوا على هذا ألفاظ القرآن تأويلات بعيدة ، بل أول بعضهم بعض الألفاظ العربية تأويلات غريبة ، وجعلوا هذه التأويلات هى ، وما عند الإمام من أسرار — علم باطن ، وقد شاركهم الاثنا عشرية فى هذا الجزء الخاص بعلم الظاهر والباطن ، وأخذت عنهم طوائف من الصوفية ذلك .

وفى الجملة كانوا يسترون كثيراً من آرائهم ، ولا يعلنون إلا ما تسمح الأحوال بإعلانه ، ولا يكشفون كل ما يرتئون حتى فى الوقت الذى كانت لهم فيه دولة وسلطان فى شرق وغرب .

٨٠ — وقد بنيت الآراء التى يعتنقها المعتدلة منهم على ثلاث شعب يشاركهم فى أكثرها الاثنا عشرية :

أولاها : الفيض الإلهى من المعرفة الذى يفيض الله به على الأئمة ، فيجعلهم بمقتضى إمامتهم فوق الناس قدراً ، وفوق الناس علماً ، فهم قد اختصوا بعلم ليس عند غيرهم ، وأن عندهم علماً بالشريعة قد أوتوه فوق مدارك الناس .

والثانية : أن الإمام لا يلزم أن يكون ظاهراً معروفاً ، بل يصح أن يكون خفياً مستوراً ، ومع ذلك تجب طاعته ، وأنه هو المهدى الذى يهدى الناس ، وأنه يظهر فى جيل من الأجيال ، فإنه لا بد ظاهر ، وأنه لن تقوم القيامة حتى يظهر ويملأ الأرض عدلا كما ملئت جوراً وظلماً .

الثالثة : أن الإمام ليس مسئولا أمام أحد من الناس وليس لأحد من الناس أن يخطئه مهما يأت من أفعال ، بل يجب عليهم أن يصدقوا أن كل ما يفعله خير لا شر

فيه، لأن عنده من العلم ما لا قبل لأحد بمعرفته ، ومن هذا قرروا أن الأئمة معصومون ، لا بمعنى أنهم لا يرتكبون الخطايا التى نعلمها ، بل على معنى أن ما نسميه نحن خطايا قد يكون عندهم من العلم ما ينير السبيل لهم فيه ، ويكون سائغاً لهم ، وليس بسائغ لسائر الناس .

الحاكمية والدروز :

٨١ — قد تكون بعض نواحى التفكير التى ذكرناها عن الباطنية ليس فيها ما يصح أن يعتبر كفراً صريحاً ، وأقصى ما نقول فيها ، أنها لم يرد بها كتاب ولا سنة ، ولكن فى ظل هذا التفكير الذى لم يخرج عن نطاقه كثيرون منهم وجد آخرون خلعوا الربقة، وقد كانت السرية التى تعد طريقة هذه الفرقة وفى ظلها تفرخ آراؤهم — سبباً فى أن وجد الحاكمية وهم من أولئك الغلاة المتطرفين الذين تجاوزوا حدود الإسلام ، ولقد غالى بعضهم فى معنى الإشراق الإلهى حتى أخذ بنظرية حلول الإله فى نفس الإمام ، ودعا إلى عبادته ، وأنه كان على رأس هؤلاء الغلاة الحاكم بأمر الله الفاطمى الذى ادعى أن الإله قد حل فيه ، ودعا إلى عبادته .

وقد اختفى ثم مات أو قتل على اختلاف الرواة ، والراجح أنه قتله بعض أقاربه ، وقد أنكر مريدوه ، وأتباع مذهبه الذى ظهر من بعده — موته ، وزعموا أنه يعيش مستخفياً ، وأنه سيرجع ، وهذه الطائفة سميت بالحاكمية .

والدروز الذين يكثرون بالشام لهم صلة وثيقة بالحاكمية ، حتى أن بعض المؤرخين يقول إن الذى وسوس إلى الحاكم أن يخرج على الناس بهذه الآراء المغالية رجل فارسى اسمه حمزة الدرزى ، ولعلهم ينسبون إليه ، وأحوال الباقين منهم الآن فى خفاء يستخفون بأعمالهم واعتقادهم من مجاوريهم وعشرائهم ، والله سبحانه وتعالى أعلم بحالهم .

النصيرية :

٨٢ — ويجوز الحاكمية فى الشام طائفة خلعت الربقة ، وإن كانت لا تنسب نفسها للإسماعيلية ولكنها تتلاقى مع بعضها فى المخالفة والانحلال بعضها وانخلاعه عن الإسلام وهذه الطائفة هى النصيرية ، وهى لم تنسب نفسها للإسماعيلية ولكن تربت فى أحضان الذين خلعوا الربقة منها .

وإن هؤلاء سكنوا الشام فى الماضى كالحاكية وكانوا مع الاثنا عشرية أو هم يدعون الانتساب إليهم ، ويعتقدون أن آل البيت أوتوا المعرفة المطلقة ، ويعتقدون أن عليا لم يمت ، وأنه إله أو قريب من الإله ، وهم يشتركون مع الباطنية فى أن للشريعة ظاهراً وباطناً وأن باطنها عند الأئمة : إذ أن إمام العصر هو الذى أشرق عليه النور فجعله يفهم حقيقة هذه الشريعة وباطنها لا ظاهرها فقط .

وفى الجملة كانت آراء هذه الطائفة مزيجاً من الآراء المغالية فى الفرق المنسوبة للشيعة والتى يتبرأ أكثرهم منها فأخذوا عن السبئية الكافرة المنقرضة ألوهية على وخلوده ورجعته ، وعن الباطنية كون الشريعة لها ظاهر وباطن .

٨٣ — خلع أولئك الغلاة ربقة الإسلام واطرحوا معانيه ولم يبقوا لأنفسهم منه إلا الاسم ، وقد اتسع عملهم فى عهد قيام الدولة الفاطمية بمصر والشام ، ولقد وجدوا من الحاكم بأمر الله من يتلاقى معهم فى أهوائهم ، ولذلك كان ظهور زعيمهم (الحسن بن الصباح) فى فارس فى عهد الحاكم بأمر الله ، وقد أخذ يثير الفتن ضد الدولة العباسية فى الوقت الذى كان الحاكم يدعى فيه الألوهية ، وقد بث الحسن دعاته فى الشام يدعون إلى نحلته .

وقد كثر بعد ذلك أولئك (الغلاة) فى الشام ، واتخذوا لهم مقراً هو جبل (السماق) الذى يسمى الآن (جبل النصيرية) وكان بعض كبرائهم يستهوون مريديهم بالتخدير بالحشيش ، ولذلك سموا فى التاريخ (الحشاشين) وعند (الهجوم الصليبى) على البلاد الشامية ومن ورائها البلاد الإسلامية مالئوا الصليبيين ضد المسلمين ، ولما استولى أولئك على بعض البلاد الإسلامية قربوهم وأدنوهم ، وجعلوا لهم مكاناً مرموقا .

ولما جاء (نور الدين زنكى) و (صلاح الدين) من بعده ثم الأيوبيون اختفوا عن الأعين ، واقتصر عملهم على تدبير المكايد والفتك بكبراء المسلمين وقوادهم العظام إن أمكنتهم الفرصة وواتاهم الزمان . .

ولما أغار التتار من بعد ذلك على الشام مالأهم أولئك النصيريون كما مالئوا الصليبيين من قبل ، فمكنوا للتتار من الرقاب ، حتى إذا انحسرت غارات التتار قبعوا فى جبالهم قبوع القواقع فى أصداف لينتهزوا فرصة أخرى .

٨٤ — هذه كلمات موجزة عن الفرق التي حملت اسم الشيعة تبين من استقاموا على الجادة ، ومن انحرفوا عن الطريق ، ومن خلعوا ربقة الإسلام ، ومن كان لهم من التشيع لعلي الاسم ، والحقيقة أنهم كانوا حرباً على الإسلام والمسلمين .

ولننتقل من بعد ذلك إلى الفرقة التي عاصرت الشيعة في ابتداء الوجود ، وهي الخوارج :